الوسط Alwasat
يومية سياسية مستقلة
العدد 3738 السبت 1 ديسمبر 2012 الموافق 17 محرم 1434هـ
Saturday 1 December 2012, Issue No. 3738

تقليص ثلث اعتمادات مشاريع الإسكان في الموازنة الجديدة بسبب «المارشال»

■ القضيبية - حسن المدحوب

□ أظهرت البيانات الرسمية التي حوتها مسودة مشروع قانون الموازنة العامة للدولة للعامين 2013 و2014، والتي ينظرها مجلسا النواب والشورى حالياً بلجنتيهما الماليتين، أنه تم خفض موازنة المشاريع الإسكانية بنسبة 33 في المئة عن الموازنة الحالية.

هل تستطيع الموازنات الحكومية و«المارشال» تسريع وتيرة بناء الوحدات الإسكانية؟

ومع افتراض أن كلفة بناء المنزل الواحد للمشاريع التي تتبناها وزارة الإسكان تتراوح بين 25 و35 ألف دينار، فإن هذه الاعتمادات لن تكون كافية إلا لبناء ما بين 3 إلى 4 آلاف وحدة سكنية سنوياً، فيما تحتاج البلاد إلى ما لا يقل عن 7 آلاف وحدة سكنية للتناغم مع النمو في الطلبات الإسكانية.

غير أن خفض موازنة المشاريع الإسكانية للعامين المقبلين يترافق مع تطمينات رسمية أن 46 في المئة من موازنة المارشال الخليجي البالغة مليار دولار سنوياً ستضخ للبحرين لمدة 10 أعوام، ستصب لصالح المشاريع الإسكانية.

ووعدت الحكومة في عرضها لخطتها لصرف اعتمادات المارشال الخليجي ببناء 57 ألف وحدة سكنية ضمن خطتها في الأعوام (2012–2016)، واعدة بأن فترة الانتظار للحصول على الوحدة السكنية ستنخفض إلى أقل من خمس سنوات في العام 2016.

ويترافق هذا الخفض في موازنة المشاريع الإسكانية، مع ما بيّنته مسودة مشروع قانون الموازنة العامة للدولة للعامين 2013 و2014 التي قدمت من قبل الحكومة إلى مجلس النواب أن مخصصات المشاريع فيها انخفض 250 مليون دينار عن الموازنة السابقة للعامين 2011 و2012.

ووفقاً للأرقام، فقد تم تقدير مصروفات المشاريع للدولة في الموازنة الجديدة بمبلغ (1.085.000.000) دينار (مليار وخمسة وثمانين مليون دينار)، في الوقت الذي بلغ ما خصص للمشاريع الحكومية في موازنة 2011 و2012 ما مجموعه (1.335.000.000) دينار، بفارق بلغ 250 مليون دينار.

البلاد تحتاج إلى بناء ما لا يقل عن 7000 وحدة للتناغم مع الزيادة السنوية في الطلبات الإسكانية التي وصل مجموعها لأكثر من 47 ألف طلب إسكاني.

وتعتبر الموازنة الحالية للعامين (2011 و2012) غير مسبوقة في تاريخ الوزارة، إذ إن أعلى مبلغ خصص للمشاريع الإسكانية (180 مليوناً لكل عام)، فيما كان مرصوداً في موازنة 2009 و2010 الماضية 80 و90 مليوناً على التوالي.

وتتركز مشاريع الإسكان الكبيرة حالياً في ثلاث جهات، الأولى المدينة الشمالية، والثانية مشروع مدينة شرق سترة الإسكاني، والثالثة مدينة شرق الحد، وقد أشارت وزارة الإسكان في (يوليو/ تموز 2012)، إلى أنها حققت إنجازاً على صعيد المدينة الشمالية، إذ شرعت الوزارة في بناء أول 530 وحدة سكنية فيها، بعد أن كانت أنهت أعمال حماية الشواطئ البحرية للمدينة، لينكسر بذلك جمود حلم المدينة الشمالية، التي تعول عليها الوزارة الكثير في تلبية الطلبات الإسكانية المدرجة على قوائم الانتظار، حيث من المتوقع أن تلبي تلك المد ينة نحو 15 ألف طلب إسكاني بعد استكمال المشروع بصفة نهائية.

وبشأن مشروع مدينة شرق سترة الإسكاني فإن المدينة الجديدة من المتوقع أن تستوعب من 4000 إلى 4500 وحدة سكنية، كما تستعد وزارة الإسكان لطرح مناقصات بناء المرحلة الأولى بمدينة شرق الحد مع نهاية شهر يناير من العام المقبل، وهي المرحلة التي تتضمن بناء 1500 وحدة بالإضافة إلى 500 قسيمة سكنية، يتم تمويلها من خلال برنامج التنمية الخليجي.

وتحمل وزارة الإسكان تركة ثقيلة من الطلبات الإسكانية، مقدارها عدد طلباتٍ لوحداتٍ سكنية يزيد على 53 ألف طلب للعوائل البحرينية، ومعدل نموٍ سنوي لا يقل عن 7 آلاف.

وكان مجلس التعاون الخليجي أعلن في (مارس/ آذار 2011) استعداده لإطلاق مشروع «مارشال خليجي» يركز على «تحسين الظروف المعيشية» في البحرين وسلطنة عمان إثر حركة الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها الدولتان حينها.

يذكر أن أصل تسمية «مارشال» تعود للمشروع الاقتصادي لإعادة تعمير أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية الذي وضعه الجنرال جورج مارشال رئيس هيئة أركان الجيش الأميركي أثناء الحرب العالمية الثانية ووزير الخارجية الأميركي منذ يناير/ كانون الثاني 1947 والذي أعلنه بنفسه في 5 يونيو/ حزيران 1947 في خطاب أمام جامعة هارفارد وكانت الهيئة التي أقامتها حكومات غرب أوروبا للإشراف على إنفاق 13 مليار دولار أميركي قد سميت «منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي» وقد ساهمت هذه الأموال في إعادة إعمار وتشغيل الاقتصاد والمصانع الأوروبية.

موازنة المشاريع الإسكانية بين عامي 2009 و2014

العام	موازنة مشاريع وزارة الإسكان (مليون دينار)
2009	80
2010	90
2011	180
2012	180
2013	120
2014	120

المجالس البلدية تعجز عن توفير سكن بديل مؤقت للمواطنين في حالات الطوارئ

المحميد: لا بوادر لإنقاذ مئات المنازل «الآيلة»... و«المارشال» لن يخدم المشروع

■ البسيتين - صادق الحلواجي

□ قال رئيس مجلس بلدي المحرق عبدالناصر المحميد إنه «لا توجد بوادر رسمية خلال الوقت الحالي لإنقاذ مئات المنازل الآيلة للسقوط المدرجة على قوائم الانتظار، والمتعطلة جراء إيقاف المشروع ونقل مسئوليته من وزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني إلى وزارة الإسكان التي ستتكفل بصرف قروض بناء شخصية لأصحاب الطلبات عوضاً عن المنح المالية من الدولة كما كان سابقاً».

المحميد: أخرجنا أسراً من منازل تساقطت وتعرضنا لإحراج مع ديوان الخدمة المدنية حيث اعتبر حالات الإيواء من اختصاصات التنمية الاجتماعية

وأضاف المحميد لـ «الوسط» إن «المرشال الخليجي لن يخدم مشروع هدم وإعادة المنازل الآيلة للسقوط، إذ لم نتلقَّ حتى الآن أي وعود أو تأكيدات من أي طرف كان بأن يستفيد المشروع من المرشال، وذلك بالرغم من مطالبات المجالس البلدية التي تصب في هذا الجانب».

وأفاد رئيس بلدي المحرق أن «هناك جهوداً حالياً مع النواب لأن يتبنوا موقفاً للمطالب بإرجاع المشروع لما كان عليه على الأقل، إو إيجاد آلية جديدة لإنهاء معاناة مئات الطلبات المدرجة على قوائم الانتظار منذ أعوام طويلة، فبقاء المشروع كما كان عليه بموازنة محدودة وتأخر في تنفيذ الطلبات يعد أفضل مما هو عليه الآن، فمع نقله لوزارة الإسكان بقرار حكومي تم وأده تماماً».

وأوضح المحميد أن «لا توجد أسرة لديها طلب آيل للسقوط قادرة على دفع مبالغ أقساط القرض المزمع صرفه لها من بنك الإسكان، فهناك أسر من هذه الفئة لا تستطيع دفع مبلغ التسوية لقاء إيجار الشقق التي يقطنونها حالياً بشكل مؤقت بعد إخراجهم من منازلهم نظراً لخطورتها، فالمجلس يدفع جزءاً من مبلغ الإيجار بينما الأسر تعجز عن ذلك لمحدودية دخلها أو انعدامه في الكثير من الأحيان».

وأشار رئيس بلدي المحرق إلى أن «رؤساء المجالس البلدية سيناقشون موضوع المنازل الآيلة للسقوط مع وزير شئون البلديات والتخطيط العمراني خلال أحد الاجتماعات الخاصة المقرر عقدها خصيصاً عن هذا الملف خلال الفترة المقبلة لإيجاد مخرج للأسر المدرجة على قوائم الانتظار»، منوهاً إلى أن «وزارة شئون البلديات لم تعد مسئولة عن المشروع باعتبار أن القرار صدر عن الحكومة بنقله إلى وزارة الإسكان».

وتابع المحميد: «نحن نطلب من الحكومة والديوان الملكي الذي أطلق المشروع مع بداية المشروعات الإصلاحية التي يقودها عاهل البلاد الملك حمد بن عيسى آل خليفة، بإرجاع المشروع وصرف منح مالية لأصحاب الطلبات لإعادة بناء منازلها عوضاً من الخوض بهم في متاهات القروض الشخصية التي يعجز عنها الكثير منهم».

وفي تعليقه على سؤال بشأن الآلية التي سيتعامل بها المجلس مع أصحاب المنازل الآيلة للسقوط في حالات الطوارئ، ذكر رئيس بلدي المحرق «نحن سبق وأن أخرجنا أسراً من منازل تساقطت أجزاء منها أو أن وضعها الهندسي والفني لا يسمح لهم بالبقاء فيها لفترة أطول، لكن تعرضنا لإحراج بأن ديوان الخدمة المدنية اعتبر حالات الإيواء من اختصاصات وزارة التنمية الاجتماعية»، مستدركاً بأن «المجلس يسعى حالياً لإيجاد تنسيق بين وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة شئون البلديات لأن يكون هناك تعاون متفق عليه تفادياً لوضع المجلس في موقف الإحراج مع أية حالة طوارئ لا يخوله القانون أو الإجراء العام التصرف فيها».

وعن ما إذا يوجد توجه حالياً للجوء إلى القطاع الخاص للمساهمة في بناء بعض الطلبات، علق المحميد بأنه «توجد هذه الفكرة بشكل مبدئي، لكن مازلنا نتعامل مع الحكومة باعتبارها هي الجهة التي يجب أن تتحمل هذه المسئولية، ويجب ألا نخلي مسئوليتها في حال تعثر أي مشروع».

وبيّن رئيس بلدي المحرق أن «عدد الطلبات المدرجة على قوائم الانتظار من المنازل الآيلة للسقوط بمحافظة المحرق يزيد عن 1300 منزل، وهناك منازل أخرى أيضاً في المحافظات الأخرى، وقد يصل العدد لنحو 3000 طلب».

وبالنسبة لموضوعات ذات صلة منفصلة، أفاد المحميد بأن «تم إرساء مناقصة مؤخراً على أحد المستثمرين لإنشاء مجمع عراد التجاري، الذي سيعود بالفائدة على نادي عراد الرياضي وكذلك البلدية، بالإضافة إلى اعتماد تطوير ساحل قلالي، وتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع ساحل الغوص، حيث يبحث المجلس البلدي حالياً عن مستثمر».

وعن استعدادات المجلس البلدي لموسم الأمطار المقبل، أفاد المحميد بأن «المجلس عيّن نائب الرئيس علي المقلة لأن يكون حلقة الوصل بين الأهالي والمسئولين بالجهات الرسمية ذات العلاقة».

«الهيئة»: تأخير «شبكة مياه مجمع 931 بالرفاع» بسبب التصاريح

■ المنامة - هيئة الكهرباء والماء

□ قامت مدير إدارة توزيع المياه نسيمة المرزوق بزيارة إلى منطقة الرفاع مجمع 931 مع عضو المجلس البلدي يوسف الصباغ وتم التوضيح أن أعمال استبدالات شبكة المياه قيد التنفيذ وأن التأخير ناجم عن متابعة الحصول على التصاريح الخاصة للبدء في العمل من الجهات الاخرى.

وقالت هيئة الكهرباء والماء، في بيان امس الجمعة (30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012)، انه بتعليمات من وزير الدولة لشئون الكهرباء والماء عبدالحسين ميرزا لتلمس احتياجات منطقة الرفاع مجمع 931 وذلك بناء على ما طرحه عضو مجلس البلدي بالمحافظة الوسطى الصباغ عبر برنامج أنا البحرين بشأن ما يجري في المنطقة من أعمال لاستبدال شبكة المياه وما يتطلبه هذا المشروع من حفر للشوارع بالمنطقة.

واضافت أن الاستبدالات قد تستغرق مدة زمنية قد تصل إلى شهرين، فقد تم الاتفاق مع عضو المجلس البلدي الصباغ وللحد من معاناة القاطنين تسوية الممرات الخاصة بأعمال التمديدات ووضع طبقية اسفلت مؤقتة عليها فوراً حيث بدأ العمل على الموقع من صباح الأربعاء الماضي وسوف تتم مواصلة أعمال الاستبدالات على أجزاء.

واوضحت انه عند الانتهاء من جميع أعمال تمديدات الشبكة سوف تقوم إدارة توزيع المياه بإعادة تبليط هذه الممرات بحسب مواصفات وزارة الأشغال وهيئة الكهرباء والماء، مؤكدة حرصها وتعاونها مع المواطنين وراجية التعاون معها.

البحرين تشارك في المؤتمر الخامس لأصدقاء سورية بطوكيو

■ المنامة - وزارة الخارجية

□ ترأس سفير البحرين لدى اليابان خليل حسن، وفد المملكة في المؤتمر الدولي الخامس لأصدقاء سورية الذي انطلقت اعماله يوم امس الخميس (30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012)، في العاصمة اليابانية طوكيو بحضور ممثلين عن 66 دولة ومنظمة دولية.

وقد افتتح المؤتمر وزير الخارجية الياباني كوشيرو غيمبا، داعيا في كلمته التي القاها إلى المزيد من التعاون الدولي للتوصل إلى حل لإنهاء الصراع في سورية.

كما دعا المؤتمر الى تكثيف الضغوط على النظام السوري وزيادة العقوبات المفروضة من اجل انهاء الازمة وانقاذ الشعب السوري.

وزير التربية يشارك في مؤتمر «الأسيسكو» العام بالرياض

■ مدينة عيسى - وزارة التربية

□ يشارك وزير التربية والتعليم ماجد النعيمي في أعمال الدورة الحادية عشرة للمؤتمر العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الأسيسكو) الذي يعقد تحت رعاية عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، وذلك في الفترة 1 – 2 ديسمبر/ كانون الاول 2012 الجاري في العاصمة السعودية الرياض.

ويناقش المؤتمر عدداً من المحاور المرتبطة بدورة العمل في منظمة الأسيسكو، منها مشروع خطة العمل الثلاثية للأعوام 2013 – 2015، والموازنة الخاصة بذلك، وأولويات هذه الخطة وخاصةً في مجال تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية لتحقيق التنمية وترسيخ ثقافة الجودة في التعليم، للحفاظ على المحيط الحيوي واستخدام الموارد الطبيعية على نحوٍ مستدام، وتسخير العلوم الإنسانية والاجتماعية لتعزيز السلم الاجتماعي، وغير ذلك من المحاور العملية والتربوية.

ماجد النعيمي

هذا، ويرافق الوزير عدد من المسئولين والمختصين من الوزارة.